

## قائمة المراجع

- 1-خليفة شعبان، "ثقافة الحاسب الآلي ومجتمع المعلومات في مصر"، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد6، السنة الأولى، مصر، جوان2005.
- 2-الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، الحكومة الالكترونية، متوفرة من خلال الرابط: <http://www.ar.wikipedia.org>
- 3-خالد عواملة، "مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من الحكومة الالكترونية: دراسة حالة قطاع غزة" (رسالة ماجستير \_كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، غير منشورة) ، فلسطين، 2007، ص23.
- 4-يونس عرب، الحكومة الالكترونية. مفهومها نطاقها وعناصرها، مقالة متوفرة من خلال الرابط: <http://www.arablawn.org/E-Government>
- 5-توفيق بن محمد، "الحكومة الالكترونية"، معهد الإدارة العامة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، السعودية، 2004، ص07.
- 6-علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص89.
- 7-الموسوعة الحرة "ويكيبيديا"، الحكومة الالكترونية، مرجع سبق ذكره.
- 8-واجب غريبي، "الحكومة الالكترونية - مفهومها، متطلباتها وفوائدها"، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد31، نوفمبر2006، ص02.
- 9-عبد الرحمن نجم، "مفهوم الحكومة الالكترونية ومعوقات نجاحها في العراق"، جريدة المدى، العدد418، 2006، ص19. متوفرة من خلال الرابط: <http://www.almadapaper.com/sub/06-418/p19.htm>
- 10-احمد العثيم، "الحكومة الالكترونية..المفهوم والأهداف"، صحيفة الجزيرة، العدد12716، 2007، ص12. متوفرة من خلال الرابط: <http://www.al-jazirah.com/109289/rj2d.htm>
- 11-خالد عواملة، "مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من الحكومة الالكترونية"، مرجع سبق ذكره، ص25
- 12-عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الالكترونية - نماذج معاصرة، دار السحاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص14.
- 13-واجب غريبي، "الحكومة الالكترونية - مفهومها، متطلباتها وفوائدها"، مرجع سبق ذكره، ص13.
- 14-تغريد يحيى ابوسليم، "أبعاد التحول نحو الحكومة الالكترونية في الدول العربية: دراسة تحليلية"، (رسالة ماجستير-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2005، ص38

# المواقع الأثرية والمعالم التاريخية في الجزائر، ودورها في عملية التنمية - رؤية استشرافية من منظور موميواقتصادي -

د: رجا مختار  
جامعة مسيلة

## الملخص

لقد أصبحت السياحة بكل أنواعها تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في الكثير من دول العالم، وبالتالي أصبح ينظر إليها كأحد الموارد المهمة في عمليات ومشاريع التنمية الشاملة، وأحد العناصر الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وإذا نظرنا لبلدنا - الجزائر - فنجدها تزخر بإمكانات سياحية هامة لعل من أبرزها التراث التاريخي والأثري وامتداداته في الزمان والمكان الجغرافي للجزائر، كل هذا يطرح علينا سؤالاً مفاده كيف يمكننا الاستفادة من تراثنا التاريخي والأثري والحضاري، والجمال الطبيعي المتنوع الذي تزخر به الجزائر لتنمية الاستثمار السياحي الذي يعد مورداً لا يزول ولا ينضب على غرار المعادن والثروات الطبيعية خاصة البترول منها؟

## Abstract

All kinds of tourism contribute to the process of economic development in many countries of the world, thus it has become an important resource in the operations of comprehensive development projects and one of the key elements to achieve economic growth.

If we look to our country - Algeria - we will find that it has a rich and important touristic potential. Perhaps the most prominent is the historical and archaeological heritage and its extensions in time and spatial location of Algeria. All this imposes a question how we can take advantage of our historical, archaeological and cultural potential in addition to the diverse natural beauty of Algeria to develop touristic investment which is a resource that does not go away or drain like minerals and other natural resources, especially oil?

## مقدمة:

إن التخطيط للاستثمار السياحي، أو صناعة السياحة أصبح من الصناعات الهامة في حياتنا المعاصرة، لما يكتسبه من أهمية في دعم عمليات التنمية الشاملة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، حتى أن بعض المتخصصين أطلقوا على السياحة والاستثمار السياحي مسمى الاقتصاد الاجتماعي، حيث أصبح موضوع السياحة بصورة عامة، والاستثمار السياحي بصورة أخص وعلاقته بالتنمية المستدامة محل اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والإدارة... لما يوفره من وظائف اجتماعية واقتصادية.

أما الوظيفة الاجتماعية فالسياحة تلبّي رغبة الإنسان الفطرية وحبه للترحال والتنقل، هذا من جهة، وتساهم في توفير مناصب شغل تنعكس إيجابياً على الوضع الاقتصادي للفرد والمجتمع، وتعمل على التخفيف من ظاهرة البطالة، أما من الجانب الاقتصادي فالحركة السياحية تساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وزيادة تخطيط المدن وإيجاد الوسائل اللازمة للترفيه السياحي، واستثمار الموارد الاقتصادية، والتوظيف الأمثل للموارد البيئية.

وغالبا ما ارتبطت السياحة لدى الإنسان بالتراث التاريخي والحضاري، والمخلفات الأثرية، فوجود الدراسات والبيانات عن الحضارات القديمة، واكتشاف المناطق الأثرية، والمعالم التاريخية حول العالم قد أدى إلى ما يسمى بالسياحة التاريخية، وأصطلح البعض الآخر على تسميتها بالسياحة الثقافية.

## الإشكالية:

وإذا نظرنا لبلدنا -الجزائر- فنجدها تزخر بإمكانات سياحية هامة لعل من أبرزها التراث التاريخي والأثري وامتداداته في الزمان والمكان الجغرافي للجزائر، كل هذا يطرح علينا سؤالاً مفاده كيف يمكننا الاستفادة من تراثنا التاريخي والأثري والحضاري، والجمال الطبيعي المتنوع الذي تزخر به الجزائر لتنمية الاستثمار السياحي الذي يعد مورداً لا يزول ولا ينضب على غرار المعادن والثروات الطبيعية خاصة البترول منها؟  
إن **المنهج المتبع** في هذا المقال وتحليل بعض المعلومات والمعطيات هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي نراه مناسباً وموافقاً، مع الاستعانة بالوثائق والتقارير الرسمية وبعض الإحصاءات.

## أولاً: مفهوم السياحة:

لقد تعددت وتباينت تعريفات السياحة، وسبب ذلك يرجع إلى تباين آراء المهتمين بطبيعة السياحة وجوانبها ومكوناتها، هذا بالإضافة إلى المعايير والمقاييس والتعريفات التي وضعتها المنظمات والهيئات الدولية والعالمية المهمة بالسياحة.

لقد قمت بالتطرق لتعاريف متعددة لمصطلح "سياحة" غير أن ما يمكننا ملاحظته وتسجيله عند التطرق للتعاريف التي تناولت السياحة نجد أن أغلبها ركز على جوانب وأهمل جوانب أخرى، فهناك بعض التعاريف ركزت على الجانب الاقتصادي، وأخرى على الجانب الاجتماعي الترفيهي، وأخرى على الجانب الثقافي... وفيما يلي عرض لبعض التعاريف المتكاملة لكلمة "سياحة"

يعرف بعض المختصين السياحة بأنها: "النشاط الإنساني الذي يتعلق بالحركة والتنقل، يقوم به فرد أو مجموعة أفراد بغرض الانتقال من مكان إلى آخر لأسباب اجتماعية أو ترفيهية أو قضاء الإجازات أو لحضور المؤتمرات والمهرجانات، أو للعلاج والاستشفاء، وليس بغرض العمل والإقامة الدائمة، ولا تدخل في السياحة وجود قوات احتلال عسكري أو هجرة من بلد إلى بلد أو حتى للعمل المؤقت أو أعضاء السلك الدبلوماسي".<sup>(1)</sup>

يعرف **جويير فرولر "Guyer Freuller"** السياحة بأنها ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة.<sup>(2)</sup>

ويمكننا تعريف السياحة بأنها التنقل والحركة التي هي من خصائص الإنسان، الذي اعتاد على الانتقال من مكان إلى آخر، وكانت ظاهرة السياحة قد أخذت أبعاداً هي مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ نتيجة لسفر أو إقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة بحيث لا تتحول إلى إقامة دائمة وترتبط بعمل مأجور.

أما **المنظمة العالمية للسياحة OMT** فتري أن السياحة: "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح".<sup>(3)</sup>

## ثانياً: مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر:

لقد قامت الجزائر بعملية إحصاء لثرواتها السياحية وذلك من أجل استغلالها واستثمارها سياحياً، كي تساهم مع القطاعات الأخرى في عملية التنمية، وكان هذا بعد صدور الميثاق السياحي سنة 1966 والذي بموجبه تم تحديد

الأهداف والوسائل اللازمة والضرورية للتنمية السياحية، وكان أول مخطط تنموي شرع في تنفيذه بداية 1967 وكانت قد اشتملت بياناته فكرة السياحة كجزء من عمليات الاستثمار في إطار مختلف المخططات التنموية في الجزائر، وفي هذا الإطار يمكننا طرح التساؤل الآتي: ما هي مقومات الاستثمار السياحي في الجزائر؟

## 1-المقومات الطبيعية والجغرافية:

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا ممتازا، فهي تقع في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وبذلك احتلت موقعا محوريا في المغرب العربي، وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، هذا بالإضافة إلى تميز الجزائر بطابع جغرافي واقتصادي واكتسابها لمميزات اجتماعية وسمات ثقافية، وموارد ثرية متعددة. وانطلاقا من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر فقد أهلها أن تكون ملتقا للعديد من الثقافات والحضارات المتنوعة.

### 1-1-الشمال الجزائري:

**الصبغة: الساحل الجزائري:** يمتد الساحل الجزائري على مسافة 1200 كلم، وهو يتميز بارتفاعه وتكونه الصخري، وتوجد به عدة فضاءات سياحية نادرة، ومن أهم المناطق السياحية الممتدة على هذا الساحل نجد: القالة، تيقزيرت، سيدي فرج، تنس، بني صاف... الخ<sup>(4)</sup>. كما يضم شمال الجزائر التل والمناطق السهلية، تمتد أراضيها باتجاه العرض (1000) كلم أكثر منها باتجاه الطول، كما نجد أن أحصب الأراضي موجودة بالشمال وتنحدر السهول العليا المؤطرة بسلاسل جبال الأطلس التلي، والأطلس الصحراوي من 1000 إلى 600م من الغرب إلى الشرق، ونجد أعلى قمة جبلية بالشرق في منطقة الأوراس "قمة شليا" 2328م وفي الوسط قمة لالة خديجة بجبال جرجرة 2308م، وجبال الونشريس، والهضاب العليا، هذا بالإضافة الى المرتفعات الموجودة بالغرب الجزائري كجبال تلمسان، وجبال القصور وجبال العمور وجبال أولاد نايل.

أما من حيث المناخ ففي الشمال الجزائري نجد المناخ المتوسطي والذي يشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة تقدر ب 18 درجة مئوية، وتبلغ درجة الحرارة ذروتها خلال شهر جوان إلى شهر أوت حيث تفوق 30 درجة مئوية، كما تنتشر الحرارة والرطوبة بهذه المنطقة، كما يسود المناخ شبه جاف منطقة الهضاب العليا وهو من النوع القاري المتميز بفصل بارد طويل، وأحيانا رطب، يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، بارد جدا شتاءا وتتميز بقية الأشهر بالحرارة والجفاف.

### 2-1-الجنوب الجزائري:

- **الطبيعة:** تتميز الصحراء الجزائرية بثلاث سمات رئيسية، أولها النسيج الواسع للهضاب الأرضية التي تسمى الحمادة مع الغير والذراع، أما الثاني فهي الأحواض الكبرى المحاطة بالكتبان الرملية والمتمثلة في العرق الشرقي والعرق الغربي وعرق الشاش، أما الثالثة فهي طبيعة الهقار الهائلة التي توجد بها أعلى قمة في الجزائر وهي قمة "طاهات" 3003م.<sup>(5)</sup>

وفي الحقيقة هناك قسمان من الصحراء: صحراء الشمال الغربي بسلاسل الأطلس المتوجة، وصحراء الجنوب الشرقي بدرع الهقار والطاسيلي المشهور برسومه الجدارية والنحوت الصخرية، ويوجد بين هذين القسمين الصحراويين خط منحرف يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وتظهر الطبيعة الصحراوية حول الرق الذي هو عبارة عن مساحة واسعة من الحصى والحجارة، العرق الذي هو عبارة عن رمال شاسعة تمثل خمس

الصحراء، الحمادة التي هي مساحة كبيرة للحجارة الكلسية، الجبال التي مصدرها بلوري شفاف ذات تكوين بركاني، السبخات أو الأحواض المغلقة التي تنمو حولها النباتات.<sup>(6)</sup>

أما من حيث المناخ يسود المنطقة الصحراوية الجزائرية مناخ جاف يتميز بموسم حار وطويل يمتد من شهر ماي إلى شهر سبتمبر بدرجات حرارة تصل إلى 40 إلى 45 درجة مئوية.. أما بقية الأشهر فتميز بمناخ متوسط الحرارة.

إن تنوع المقومات الجغرافية الطبيعية في الجزائر بلا شك ساعد على تنمية أنواع عديدة من السياحة، دون تركيزها في منطقة واحدة، أو موسم بعينه، وهو ما ساعد على استمرارية النشاط السياحي على مدار فصول السنة.

## 2-المقومات السوميوثقافية للسياحة في الجزائر:

### 2-1- المخزون التاريخي والأثري

تزرخ الجزائر بموارد سياحية متنوعة وثرية، ويمكننا أن نذكر أهم المعالم التاريخية والأثرية المصنفة من قبل منظمة اليونسكو كمايلي<sup>(7)</sup>

- تيمقاد: والتي أنشئت عام 100م، قام بتشييدها آنذاك الإمبراطور ترجان، وهي تقع بمدينة باتنة.
  - منطقة جميلة: من أقدم المدن الرومانية بالجزائر، تقع بمدينة سطيف.
  - مدينة تيبازة: إحدى المدن الرومانية العتيقة.
  - منطقة الطاسيلي: الذاكرة التاريخية الأثرية الحية عبر الزمن، إذ تحتوي على أكثر من 15000 لوحة تبرز تحولات المناخ، وتؤرخ لهجرة الكائنات الحية وتطور الحياة البشرية في الصحراء خلال 6000 سنة قبل الميلاد.
  - قلعة بني حماد: تقع بمدينة المسيلة، وتعود إلى فترة ما بعد الفتح الإسلامي، تأسست سنة 1007م، كانت عاصمة الدولة الحمادية.
  - قصر ميزاب: يقع بولاية غرداية، أسسه الاباضيون.
  - القصبة: توجد بالعاصمة وهي ثراث تاريخي أثري يعود إلى الفترة العثمانية من تاريخ الجزائر.
  - المواقع الأثرية والمعالم المتنوعة بمنطقة خنشلة.
- إضافة إلى الموارد والمعالم الثقافية التاريخية والأثرية السالفة الذكر، يمكننا القول استنادا إلى علم التاريخ أن الجزائر قد شهدت مرور وتعمير العديد من الأجناس البشرية، والعديد من الحضارات المختلفة، هذه الأخيرة التي تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا منتشرا في ربوع الجزائر الشاسعة، ويمكننا ذكر أبرز الحضارات التي عرفتها الجزائر كمايلي:
- الحضارات ما قبل تاريخية.
  - الحضارة الفينيقية: ومن أبرز مدنها نجد: روسيكادا، "سكيكدة" الإيجيلي "جيغل" وغيرها من المدن الأخرى التي أسسها الفينيقيون.
  - الحضارة الرومانية: والتي عمرت قرابة خمسة قرون، من شواهدا الحضارة جميلة، تيمقاد، تبسة، شرشال، ماسكولا "خنشلة"...
  - الحضارة العربية الإسلامية: من أبرز الشواهد الحضارية للحضارة العربية الإسلامية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة، مسجد أبو المهاجر دينار، جميلة، قصر الجازية، قصر بني ميزاب، القصبة بالجزائر، القصبة بقسنطينة، المنصورة بتلمسان... هذا بالإضافة إلى شواهد العلم والمساجد والزوايا المنتشرة عبر ربوع الوطن.

– المرحلة الاستعمارية الفرنسية: كان الاستعمار الفرنسي قد اهتم بالسياحة في الجزائر، حيث تم تشييد العديد من الفنادق التي كانت موجهة للمستوطنين والأوربيين، وكان الارث الذي خلفه الاستعمار الفرنسي كالعديد من المعتقلات، والمواقع الحربية قد صارت مواقع أثرية تاريخية.

## 2-2- الصناعات التقليدية والموايد الثقافية الوطنية:

يمكننا القول أن التظاهرات الثقافية هي عبارة عن موروثات حضارية توارثها الجزائريون من جيل إلى جيل، وهم متمسكون بها ويحيونها في كل موعد، وكانت مصالح وزارة السياحة منذ مدة قد شرعت في وضع مفكرة إحصائية ومونوغرافية للأعياد الوطنية، وبلا شك أن هذه العملية ستعمل على تهمين وتأهيل التظاهرات وإدماجها ضمن استراتيجية تنمية القطاع السياحي، ذلك ألها عبارة عن رافد من روافد السياحة الثقافية التي تلقى رواجاً وتدفقا سياحيا، واهتماما دوليا.<sup>(8)</sup>

كما تلعب الصناعات التقليدية دورا مهما في ترقية السياحة، ذلك أن الصناعات التقليدية في الجزائر تتنوع من منطقة إلى أخرى، ومن أبرز الصناعات التقليدية في بلادنا نجد صناعة الحلي الذهبية والفضية، صناعة الزرابي، الطرز على القماش، وصناعة الفخار، وحسب إحصاءات غرفة الصناعات التقليدية والحرف، فقد سجلت أكثر من 73000 حرفي، ولكن إذا كان الرقم يبدو ضعيفا غير أنه يمنح 150000 منصب شغل، هذا بالإضافة إلى عدد معتبر من الحرفيين العاملين في منازلهم، أي غير منخرطين في غرف الصناعات التقليدية.<sup>(9)</sup>

## 3- المقومات المالية والخدمية:

أو ما يسمى بالبنى التحتية للسياحة، كوسائل النقل. بمختلف أنواعها الجوية والبحرية والبرية، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، المؤسسات المالية خاصة البنوك منها، القطاع التجاري، المدن العمرانية، إضافة إلى توفر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، مراكز الترفيه والتسلية، هذا بالإضافة إلى ما تقدمه الحكومة والهيئات المعنية بقطاع السياحة من تسهيلات، وخدمات اشهارية ودعائية عبر وسائل الإعلام لجذب السياح، إضافة إلى توفير الأمن والرعاية الصحية، وحسن الاستقبال والضيافة.

## ثالثا: الاستثمار السياحي والاقتصاد العالمي:

يكتسي النشاط السياحي موقعا هاما في الاقتصاد العالمي حيث شهد نموا معتبرا بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت السياحة تمثل صناعة العصر، وهذا ما تؤكد الإحصاءات الواردة في هذا المجال، وفيما يلي إحصاءات تبرز الإنفاق الدولي في مجال السياحة بداية من النصف الثاني من القرن العشرين.

جدول رقم 1: يبين أعداد السياح والإيرادات السياحية على مستوى العالم 1950-2004

| السنة | عدد السياح "مليون" | الإنفاق مليار دولار |
|-------|--------------------|---------------------|
| 1950  | 25,282             | 21,00               |
| 1960  | 62,296             | 68,67               |
| 1970  | 159,69             | 17,900              |
| 1980  | 284,841            | 102,372             |
| 1985  | 321,240            | 116,158             |
| 1995  | 544,926            | 393,278             |
| 2004  | 763                | —                   |

المصدر: المنظمة العالمية للسياحة: [WWW.World-tourism.org](http://WWW.World-tourism.org)

ويمكننا من خلال العديد من الإحصاءات والمؤشرات القول أن الطلب السياحي في العالم في ازدياد مستمر، ويعرف الطلب السياحي من قبل المختصين بأنه: "العدد الإجمالي للزائرين في منطقة معينة، وفي مدة محددة." (10) فهناك العديد من المؤشرات تبرز أن السوق العالمي للسياحة، أصبح من أكبر الأسواق مقارنة بالقطاعات الأخرى، فهناك العديد من الإحصائيات الخاصة المستنبطة من تقارير المنظمة العالمية للسياحة تشير إلى أن المنحنى البياني للسياحة الدولية في ارتفاع مستمر ففي الفترة ما بين 1950-1990 تزايد عدد السياح بما يفوق عشر مرات، وكانت نسبة الزيادة في قيمة صادرات المواد الأولية نحو 5,5%، والصادرات الصناعية نحو 7,7%.

يرى علي مغامس السعيد في دراسة اقتصادية، أن النشاط السياحي شهد خلال النصف الثاني من القرن العشرين تطوراً كبيراً فأصبح في بعض الدول المكون الرئيسي من مكونات النشاط الاقتصادي، والحرك الرئيسي الذي يحرك بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى في بعض الدول، مشيراً إلى أن أعداد السياح الوافدين والعوائد المتحققة خلال المدة من سنة (1950) إلى (1999) يعطينا الدليل على التطور الكبير لهذا النشاط وأثره على النشاط الاقتصادي في العالم فقد كانت أعداد السائحين الوافدين عام 1950 (25'282) مليون سائح والعوائد المتحققة (1,2) مليار دولار، أصبحت بعد عشر سنوات أي في عام 1960 (320'69) مليون سائح وبلغت العوائد (6'876) مليار دولار أي أصبحت ما يقارب 3 أضعاف ما كانت عليه عام 1950 مليون سائح من أعداد السياح، وفي عام 1980 ارتفعت أعداد السياح القادمين إلى نحو 282'284 مليون سائح والعوائد المتحققة إلى (103'062) مليار دولار أي بنسبة زيادة في أعداد السياح بلغت 71%، ارتفعت أعداد السياح في عام 1990 إلى (673'455) مليون سائح وفي العوائد المتحققة بلغت (261'801) مليار دولار كما كانت نسبة الزيادة في أعداد السياح قد بلغت 60% وفي العوائد المتحققة 153% مقارنة بعام 1980 إذ ارتفعت عام 1999 أعداد السياح إلى (656'923) مليون سائح والعوائد المتحققة بلغت (455) مليار دولار أما نسبة الزيادة في أعداد السياح 44% وفي العوائد بلغت 74% وعند مقارنة الأعداد والعوائد في عام 1999 بعام 1950 نجد الأعداد تضاعفت ب (26) مرة (11).

وفي السنوات الأخيرة حسب الخبراء فإن صناعة السياحة قد شهدت تطوراً هائلاً، مما أدى بالبعض منهم إلى اعتبارها من أكبر الصناعات في العالم، فهم يقرون أنها في مستوى الاتصالات والتكنولوجيا والمعلومات من ناحية معدلات النمو السريعة.

ويرى الخبراء أنه من الصعب حساب تأثير السياحة على الاقتصاد العالمي، ذلك أن المقاييس التقليدية لا تعطي صورة كاملة لمساهمة السياحة، غير أن التقديرات تبرز أن الدخل العالمي من السياحة يصل إلى نحو 3200 بليون دولار سنوياً أي ما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم، والجدول الآتي يوضح مداخيل السياحة في العالم.

جدول رقم 2: عدد السياح والمداخيل السياحية لبعض الدول العالمية

| البلد    | عدد السياح "مليون" | المداخيل السياحية مليار \$ |
|----------|--------------------|----------------------------|
| فرنسا    | 66,8               | 27,94                      |
| أمريكا   | 49,03              | 27,5                       |
| اسبانيا  | 43,4               | 27,19                      |
| إيطاليا  | 34,8               | 30                         |
| بريطانيا | 25,96              | 20,56                      |
| الصين    | 23,77              | 12,7                       |
| بولونيا  | 19,51              | 08,70                      |
| المكسيك  | 18,66              | 7,53                       |
| كندا     | 17,61              | 8,29                       |
| التشيك   | 17,40              |                            |

مصدر الجدول: علي أحمد هارون: أسس الجغرافيا الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 129.

ونظرا لتوفر العديد من العوامل المؤثرة إيجابا على الطلب السياحي خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عرفت السياحة الدولية تطورا كميا وكيفيا، فمن الناحية الكمية أبرزت إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة OMT تضاعفا للتدفقات السياحية بين 1967-1997 بنسبة 543,2% ومن الناحية النوعية فالعرض السياحي عرف تنوعا على المستوى الخدماتي تحديدا.

غير أن هذا التطور الهائل في الاستثمار السياحي العالمي، لا يستفيد منه إلا العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا هذه الأخيرة تستفيد لوحدها من بما يقدر ب 30% من الإنفاق السياحي العالمي، أما القارة الإفريقية برمتها والجزائر أحد بلدانها فلا تستفيد إلا ب 04% من الإنفاق السياحي العالمي وهذا بسبب عوامل متعددة منها الأوضاع الأمنية وضعف البنى التحتية للنشاط السياحي في هذه البلدان الإفريقية. وفي دراسة لمكتب "أي، يوي" أن السياحة العالمية حتى عام 2005 ما نسبته 70% من الرحلات عام 1989 كانت وجهتها أوروبا ودول حوض البحر المتوسط، كما أبرزت الدراسة أن حصة الرحلات الداخلية والإقليمية كانت عالية في ثلاث مناطق 92% في مجال القارة الأوروبية، و75% في نطاق الشرق الأقصى، و56% في أمريكا الشمالية.

## رابعاً: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

عند حدوث الأزمة الاقتصادية بالجزائر عام 1988 وتسجيل انخفاض كبير في العائدات البترولية من سنة إلى أخرى، مما دفع الجزائر إلى الاستدانة والاقتراض لتمويل الاقتصاد الوطني، وفي ظل الحاجة الماسة إلى مصادر تمويل خارج قطاع المحروقات قامت الجزائر بتثمين بعض القطاعات كان من بينها القطاع السياحي، فقامت الحكومة آنذاك بوضع سياسة سياحية من أجل النهوض بالقطاع.

ولما شهدت الجزائر تحولا في النهج الاقتصادي حيث تم الانتقال من التسيير الإداري المركزي للاقتصاد إلى اقتصاد السوق، وكان هذا التحول قد تم عام 1988، ومن أبرز ما ميز الإصلاحات الهيكلية في الجزائر هو حدوث تعديل في قانون الاستثمار لسنة 1988 وكان جوهر التعديل هو إعطاء فرص حقيقية لتشجيع القطاع الخاص الوطني والأجنبي لتسهيل وتشجيع عملية الاستثمار في المشاريع الاقتصادية الوطنية، وقد كان لهذا التحول الاقتصادي والتشريعات القانونية في مجال الاستثمار انعكاس إيجابي على القطاع السياحي.

وتحديدا نجد أن من أبرز العناصر التي تضمنها القانون الخاص بترقية الاستثمار الصادر بتاريخ 05 أكتوبر 1993 هو توزيع الامتيازات الجبائية والجمركية وتميزها من منطقة إلى أخرى من أجل جلب الاستثمارات السياحية للمناطق الأقل حظا في الاستثمار ووزعت خريطة الاستثمار السياحي كالآتي: (12)

- النظام العام الذي يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق الحرة والنوعية وخارج نظام الاتفاقيات.
- النظام النوعي الذي يخص المناطق التي أعطيت لها الأولوية في التنمية مثل المناطق التي تحتاج إلى تطوير وهي تقرب 671 بلدية بالإضافة لمناطق التوسع السياحي.
- النظام الخاص بالجنوب الكبير ويشمل كل من ولاية أدرار، اليزي، تمنراست، تندوف.
- النظام الخاص بالطوق الثاني من الجنوب ويخص كل من ولاية بشار، البيض، غرداية، النعامة، ورقلة، الأغواط، واد سوف، بسكرة، الجلفة.
- النظام المتعلق بالمناطق الحرة ويخص مناطق محددة لا تخضع للأنظمة الجبائية والجمركية الداخلية، ويتمتع المستثمر داخل المنطقة الحرة بالإعفاءات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الضريبي والجمركي.

- نظام الاتفاقيات ويخص الاستثمارات العامة والإستراتيجية وهذا النظام تمنحه الدولة للمستثمرين على أساس اتفاقيات خاصة.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 1993-1999 فان عدد المشاريع الاستثمارية بلغ 23054 مشروعا من بينها 1010 مشروعا في القطاع السياحي.<sup>(13)</sup>

أما فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية السياحية والتي هي في طور الانجاز فقد قدرت ب 288 مشروعا بغلاف مالي قدره 43 مليار دينار جزائري في ماي 2005.<sup>(14)</sup>

وفيما يخص طلبات الاستثمار في القطاع السياحي فانها بلغت 584 طلب استثماري نهاية شهر ديسمبر 2005.<sup>(15)</sup> وإذا نظرنا إلى المخزون التاريخي والأثري في الجزائر فيمكننا القول بحق أنه يعتبر مزيجا فريدا من نوعه، إضافة إلى سحر المكان الذي تتمتع به الكثير من المواقع الأثرية، هذا بالإضافة إلى المواقع الطبيعية كالحمامات المعدنية التي تزخر بها الجزائر، وكذا العديد من المناطق ذات الموروث الثقافي والحضاري، كونها تجمع أبرز الصناعات التقليدية والحرفية إضافة إلى الموروث الاجتماعي ولا سيما العادات والتقاليد، غير أن استغلال هذا الموروث في عملية الاستثمار السياحي والدعاية والإشهار السياحي لا تزال دون المستوى المطلوب شأنها شأن أنساق القطاع السياحي الأخرى.

ورغم السياسات السياحية التنموية المتبعة التي كانت تهدف في المقام الأول للحصول على إيرادات سياحية بالعملة الصعبة، غير أن عائدات القطاع السياحي لم تصل إلى المستوى المطلوب من التأثير في الاقتصاد الوطني، ولم تسجل ضمن عملية الصادرات من خارج قطاع المحروقات، والجدول الآتي به توضيحات أكثر:

جدول رقم 3: الإيرادات السياحية من 1985-1993

| السنة | المبلغ بمليون دولار | المبلغ بمليون دينار |
|-------|---------------------|---------------------|
| 1985  | 91                  | 460                 |
| 1986  | 104                 | 489                 |
| 1987  | 101                 | 487                 |
| 1988  | 85                  | 502                 |
| 1989  | 95                  | 720                 |
| 1990  | 105                 | 941                 |
| 1991  | 85                  | 1.543               |
| 1992  | 75                  | 1.710               |
| 1993  | 55                  | 1.283               |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، مطبعة الديوان، الجزائر،

ص 295.

وتشير الإحصائيات إلى أن إيرادات الجزائر من القطاع السياحي بالعملة الصعبة ظلت في تناقص طيلت سنوات الأزمة السياسية التي عرفت الجزائر ومدى تأثيرها على الوضع الأمني مما أثر سلبا على عائدات السياحة، وتواصل الانخفاض في إيرادات الجزائر بالعملة الصعبة من القطاع السياحي إلى غاية 1998 حيث بلغت الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة 20 مليون دولار بانخفاض قدره 81% عن سنة 1990.

عموما فالميزان السياحي الجزائري واستنادا إلى إحصاءات بعض الأجهزة كالمجلس الوطني للاقتصادي والاجتماعي، سجل عجزا منذ 1976 إلى وقتنا الحالي، وهذا العجز يمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات السياحية الوطنية، ويلاحظ أن هذا العجز يزيد من عجز ميزان المدفوعات للبلد، وفيما يلي توضيح العجز المسجل في الميزان السياحي الجزائري.

الجدول رقم 4: الميزان السياحي من 1999-2002 \*

| السنة              | 1999  | 2000  | 2001  | 2002   |
|--------------------|-------|-------|-------|--------|
| الإيرادات السياحية | 80    | 95.7  | 99.5  | 99.6   |
| النفقات السياحية   | 250.9 | 192.5 | 193.9 | 241.7  |
| العجز السياحي      | -171  | -96.8 | -94.4 | -148.1 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

### خامسا: المنظور الاستثماري من زاوية سوميواقتصادية للسياحة في الجزائر

رغم توفر الجزائر على العديد من الموارد السياحية، فتشير العديد من التقارير المتخصصة أن مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر بعيدة كل البعد عن قيمة وأهمية الموارد التي تتمتع بها الجزائر. وفيما يلي رؤية استشرافية لاستغلال الموروث التاريخي والأثري في عملية الاستثمار السياحي، وإمكانيات تطوير القطاع السياحي في الجزائر:

- الاهتمام بالسياحة الثقافية التي تشتمل المعالم التاريخية والأثرية، والتراث الشعبي والمناسبات الثقافية الوطنية المختلفة.
- دفع نسق مساهمة وزارة الثقافة وكذا وزارة السياحة في تنمية السياحة الثقافية بمزيد العناية بالمواقع والمعالم الأثرية والتاريخية المنتشرة عبر ربوع الوطن، ودعم برامج وخطط للحفاظ عليها وحمايتها من النهب والتخريب، إضافة إلى تهيئتها وصيانتها كترميم الأحياء العتيقة، وتهيئة المواقع الأثرية، وإقامة المتاحف، وإحداث مسالك للزيارة، ومرشدين وموجهين، وتطوير التقنيات المتحفية الخاصة بالعرض المتحفي
- القيام بإعلام سياحي يقوم بدور التعريف بالمؤهلات الثقافية والحضارية التي تمتلكها الجزائر إضافة إلى التعريف بالمؤهلات الطبيعية.
- تحسين نجاعة وفعالية قطاع السياحة من خلال الشراكة.
- وضع إستراتيجية تتضمن تنويع العرض السياحي، وذلك لتلبية الطلب الداخلي والخارجي.
- اعتماد سياسة تمكن السياحة الجزائرية من اكتساب وامتلاك قدرات تنافسية لازمة، لإحراز مكانة في السوق الدولية.
- دعم الاستثمار وترقية النشاطات السياحية.
- وضع إطار قانوني وتشريعي من خلال صياغة النصوص التطبيقية المتعلقة بقوانين التنمية المستدامة الخاصة بمناطق التوسع والمعالم السياحية.
- إنشاء صناديق لدعم الاستثمار السياحي من خلال مشاريع القرض السياحي، وكذا تخفيض نسب الفوائد لتشجيع الاستثمارات.
- إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية والدراسات السياحية.
- دعم وتعزيز الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ANDT بالوسائل المادية والبشرية والمالية من أجل القيام بمهامها.
- انتهاز إستراتيجية لدعم وتأطير ديناميكية النشاطات السياحية على المدى الطويل.
- اعتماد سياسة لدعم التكوين السياحي وذلك من خلال إحداث بكالوريا في السياحة، وخلق شعبة للسياحة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية على مستوى الجامعات الوطنية.
- اعتماد سياسة إدماج المهن السياحية على مستوى التكوين المهني.

- اعتماد دراسات آنية واستشرافية حول الأسواق العالمية الموفدة للسياح.
- تحسين نوعية الخدمات السياحية كالاتقبال، هياكل الإيواء، وسائل النقل، مكاتب الصرف ووسائل الدفع الحديثة...

## الخاتمة

في خاتمة هذا المقال ما يمكننا قوله هو أن الجزائر تمتلك مخزونا تاريخيا وأثريا غنيا ومتنوعا إضافة إلى الموارد السياحية الأخرى، غير أن التوظيف الفعلي لهذا المخزون لم يتم وفق المطلوب والمتنظر، فلم نمتلك القدرة على منافسة الدول السياحية، بل حتى الدول المغاربية الشقيقة، وهذا يرجع إلى أسباب متعددة ومتنوعة مثلما تطرقنا له في ثنايا المقال.

ولعل السبب الجوهرى يعود الى الضعف في تجسيد الأهداف المسطرة في المخططات الوطنية للتنمية السياحية، والواقع يثبت ذلك، خاصة من ناحية توفير مناصب الشغل، أو توفير المداخليل بالعملة الصعبة.

## المولمش والإحالات

- 1- حسين كفاي: رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية، الهيئة العامة للكتاب، 1991.
- 2- كمال درويش، محمد الحماحي: رؤية عصرية للترويج وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، مصر، 1997، ص249
- 3- عثمان محمد غنيم، نيتا نبيل سعد: التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1999، ص23
- 4- office national du tourisme, Algérie balnéaire (guide touristique)
- 5- وزارة السياحة والصناعات التقليدية: الخوصصة والاستثمار في السياحة بالجزائر، الديوان الوطني للسياحة، الجزائر، 1994، ص05.
- 6- أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1988، ص08.
- 7- ministre de tourisme, sitev 2005, sept sites algériens figurent patrimoine culturel de l Unesco;2005,p21.
- 8- الديوان الوطني للسياحة: الأعياد المحلية بالجزائر، مجلة الجزائر سياحة، ع33، "د.ت"، مطبعة الديوان، الجزائر ص18.
- 9- الديوان الوطني للسياحة: صالون الصناعات التقليدية، من أجل إنعاش جديد، مجلة الجزائر سياحة، ع26، "د.ت"، مطبعة الديوان، الجزائر ص20.
- 10- Gérard Toqueur;Michel Zins: Marketing dutourisme,2édition,Gaetanmorin,edit- eur,France, 1999,p24.
- 11-//www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid11-
- 12- محمد عزالدين: التطور السياحي بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص70.
- 13- محمد عزالدين: نفس المرجع، ص74.
- journée d étude sur la croissance et le développement du tourisme, la Gazette du SITE, N3,19 mai 14-
- 03 p 2005,Alger.
- Conseil national économique et social: avant projet rapport"contribution pour la redéfinition de la 15-
- politique nationale du tourisme, Alger,Novembre 2000,p44.

# أثر سياسة الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

الباحث: روض عبد القادر، لمالب دكتوراه،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير - جامعة الشلف -

المؤلف: أ. د. راقول محمد - الشلف -

## الملخص

مع بداية سنة 2001 إنتهجت الجزائر سياسة إنفاقية توسعية، تركز على المنظور الكيترتي الذي يعتمد على أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي بقيمة أكبر، ومن هذا المنطلق فإن هذه الورقة البحثية تهدف إلى إبراز أثر سياسة الإنفاق العمومي على وضعية النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، إضافة إلى تأثير هذه السياسة على باقي المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في معدل البطالة، معدل التضخم وأخيراً وضعية ميزان المدفوعات الدولية، ذلك كون هذه المؤشرات تمثل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

ولقد خلصت هذه الدراسة إلى اعتبار السياسة الاقتصادية المطبقة إرتكزت بشكل واضح على جانب دعم الطلب الكلي وليس العرض الكلي، وعليه يبقى الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مسايرة هذا النسق من الإنفاق لعدم مراعاة الطاقة الاستيعابية للإقتصاد الوطني وأن النمو الاقتصادي المحقق لا يزال هشاً لإفتقاره لعوامل الديمومة والإستمرار.

**كلمات مفتاحية:** سياسة الإنفاق، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، التوازن الخارجي، الإنعاش الإقتصادي.

## Résumé:

L'Algérie a adopté depuis 2001, une politique de dépense publique expansionniste. En s'appuyant sur la vision keynésienne qui considère l'augmentation des dépenses publiques entraîne une progression du produit intérieur.

Dans cette optique, cette étude vise à clarifier l'effet de la politique de dépense publique sur la situation de la croissance économique durant la période 2001-2014 et aussi l'effet de cette politique sur les autres indicateurs macroéconomiques durant la période citée : le taux de chômage, le taux d'inflation et enfin la balance des paiements et ce parce que ces indicateurs constituent des objectifs de la politique macroéconomique adoptée durant cette période.

Cette étude aboutit à la conclusion selon laquelle la dite politique économique s'est appuyée clairement sur la demande globale que sur l'offre globale. C'est pourquoi l'appareil productif national reste incapable de suivre ce rythme de dépense sans prise en considération la capacité de l'économie nationale.

**Mots clés :** la politique de dépense, la croissance économique, le chômage, l'inflation, balance des paiements, la relance économique.

## مقدمة:

لقد إزدادت أهمية النفقات العامة في الفترة الأخيرة، ذلك كون هذه الأخيرة تعتبر الأداة الأساسية التي تستعملها الدولة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية<sup>(1)</sup> والمتمثلة في زيادة قدرة البلد على إنتاج البضائع والخدمات وهو المعبر عنه بالنمو الاقتصادي، وكذا توفير فرص عمل لكل فرد قادر وراغب في العمل ولن يأتي